التعليم العالي في الجزائر بعد تطبيق LMD
Higher education in Algeria after the application of LMD

الباحثة حياة فرد*
جامعة الجزائر 3 - الجزائرhayouferd@gmail.com

أ.د أحمد شاطرباش
جامعة الجزائر 3- الجزائرchaterbacha@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 27/ 09/ 2022* تاريخ القبول: 11/27 / 2022 * تاريخ النشر: 31/ /01 / 2023

ملخص

يهدف البحث الحالي لدراسة واقع التعليم العالي في الجزائر بعد تطبيقها لنظام LMD ، حيث يعد التعليم العالي الرصيد الاستراتيجي للأمم والشعوب المتقدمة والمعاصرة، ويعتبر الهرم التعليمي الذي من خلاله يتم إعداد الثروة البشرية، فالتعليم العالي في الجزائر قد عرف إصلاحات عديدة منها LMD بغية الوصول لنتائج ملموسة خاصة من الناحية النوعية من خلال المحاولة لمواكبة التغيرات البيئية والتكنولوجية، لكن في المقابل واجهت الجزائر عند انتهاجها هذا النظام عدة تحديات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي فكان للدولة الجزائرية التصدي لها، كما تم التطرق لآفاق التعليم العالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

التعليم، التعليم العالي، إصلاح قطاع التعليم، نظام LMD، الجامعة الجزائرية.

Abstract

The current research aims to study the reality of higher education in Algeria after its establishment of the LMD system, where higher education is the strategic balance of advanced and contemporary nations and peoples, and it is considered as the pyramid education through which human wealth is prepared. Higher education in Algeria has undergone many reforms, including the LMD, in order to achieve tangible results, especially on the qualitative level, trying to keep pace with environmental and technological changes, but on the other hand, l Algeria faced several challenges, whether internally or externally, when adopting this system, so the Algerian state had to address them, and the prospects for higher education in Algeria also been mentioned.

Keywords:

education, higher education, education sector reform, LMD system, Algerian University.

*حياة فرد

مقدمة

إن التعليم الجامعي الجزائري كغيره شهد العديد من التغيرات التصحيحية وإصلاحية مستمرة كان هدفها التفتح على المجتمع المحلي والدولي والاهتمام بكل ما من شأنه أ ن يسجل حضوره عالميا، فتبنت الجامعة الجزائرية نظام LMD الذي من شأنه وضع الجامعة الجزائرية في مصف الجامعات المتقدمة حيث أصبح اليوم معمما في كل الجامعات الجزائرية

نسعى من خلال هذا البحث لمعرفة واقع التعليم العالي الجزائري بعد تطبيق نظام LMD والتحديات التي واجهها وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية: ما واقع التعليم العالي في الجزائر بعد تطبيق نظام LMD؟ مفترضتا أن نظام LMD حسن من وضع التعليم العالي في الجزائر من عدة جوانب وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي .

1. **واقع التعليم العالي في الجزائر قبل تطبيق نظام LMD :** لقد عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر نموا هائلا بعد الثمانينات أين ارتفع عدد الجامعات، المراكز الجامعية والمدارس والمعاهد العليا وهياكلهما، وزيادة عدد الطلبة الجامعيين، حيث يمكن تشخيص واقع ومؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1962-2003)، لاسيما تحديد البدايات الأولى لظهور التعليم العالي في الجزائر ونلخص فيما يلي:

1.1. **مفهوم التعليم العالي**: قبل الولوج لتعريف التعليم العالي نعطي تعريفا للتعليم بصفة عامة: يعرف لسنير سميث التعليم بأنه عملية مستمرة هدفها تنمية الفرد و إعداد المواطن وضمان طفولة أسعد للناشئين وأن من حق كل فرد أن يحصل على تعليم يتفق عمره ويتناسب مع قدراته واستعداداته.(ليستر،1963، ص60) فالتعليم العالي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان وتثقيفه، وتحقيق طموحاته المعرفية، فملا لن كونه يسد حاجات المجتمع من خبرات ومهارات معينة بغرض التنمية و التطور. (محمد علي، دت، ص40)

وهو ذلك التعليم الذي يأتي في قمة الهرم التعليمي، فهو آخر مرحلة من مراحل التعليم التي يمر بها الفرد وأرقاها. والتي تكسبه مؤهلات و مهارات عالية، تساعده فيما بعد في الحصول على وظيفة، كما تمنحه مكانة اجتماعية مرموقة كما يقصد بالتعليم العالي، التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية. (الموسوعة العربية العالمية، 1999، ص8)

2.1. **مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر:** يمكن تشخيص أهم النقاط الأساسية التي عرفها قطاع التعليم العالي خلال الفترة (1962-2003) كما يلي:

1.2.1. التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (1962-1971): بعد الاستقلال مباشرة واجهت الجزائر مشاكل عديدة من التخلف الاجتماعي(جهل-أمية- فقر ومرض) ومنظومة تعليمية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين وقلة البنى التحتية، لكن الدولة الجزائرية بادرت إلى تجنيد وتعبئة كل الامكانيات المادية والبشرية المتاحة حيث استعانت بالدول الشقيقة من أجل النهوض بالتعليم الذي يعد أساس كل تنمية، وهكذا نصبت أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم في 15-09-1962 ونشر تقريرها نهاية 1964 ويعود ظهور التعليم العالي في الجزائر إلى تاريخ تأسيس أول جامعة في الجزائر وهي 'جامعة الجزائر' سنة 1909، بإمضاء رئيس الحكومة آنذاك Gérard jonnart وتعتبر هذه الجامعة بمثابة أول جامعة عربية، حيث كانت تسير من قبل المستعمر إلى غاية الستينات أين استحدثت جامعات أخرى جديدة، ولقد تعززت مكانة هذه الجامعة مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 (بوفلجة، 2002، ص200)، حيث اعتبرت هذه السنة منعطفا لحوصلة نقاشات السنوات السابقة وأضيفت إلى الإصلاحات التي مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إصلاحات أخرى لا تنحصر في التعليم فقط بل تتعلق بالثقافة بصفة عامة مع قرار متعلق بمشكل التعريب. ويعتبر إصلاح 1971 الإصلاح الوحيد والحقيقي الذي عرفته الجامعة الجزائرية وهذا ما أشارت إليه الكثير من المصادر والوثائق الرسمية وجاء هذا الأخير ليقطع أساليب التكوين التي لا تمد

بأي صلة مع خاصية المرحلة التي تمر به البلاد، إذ أصبح من الضروري وضع نظام جديد للتعليم العالي الذي فرضته الظروف الجديدة التي يعيشها المجتمع الجزائري ما يعني إحداث قطيعة بين جامعة الفترة الاستعمارية وجامعة الجزائر المستقلة التي فتحت أبوابها أمام كل فئات المجتمع للوصول إلى التعليم العالي وذلك تطبيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم، عرف القطاع نموا وتطورا ملحوظا عما كان عليه سابقا، ومن هنا تم بناء أساس أو البنية القاعدية للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (سحنون، 2014، ص143).

2.2.1. إصلاحات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1972-2003): لقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر إصلاحات كثيرة خلال هذه الفترة تهدف هذه الإصلاحات إلى تنمية هذا القطاع وإعادة توجيهه وهيكلته بالدرجة الأولى وبث الروح العلمية والتقنية بهدف تكييف التعليم مع المحيط وهذا المطلب ذو طابع سياسي واجتماعي واقتصادي وتكريس التعليم للتفتح على الشخصية القومية وهذا المطلب ذو طابع ثقافي حيث يمكن تشخيص أهم بنود تلك الإصلاحات كما يلي:

- تعبئة كافة الطاقات الجامعية من أجل تكوين رجال يفيدون التنمية،
- إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي:وتكمن في الثلاثية الآتية: تنويع، تخصص، احترافية.
- إعداد تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة: حيث يتمثل هذا التنظيم في التنظيم حسب السداسيات وفقا للمقاييس المكتسبة وليس على أساس المعدل السنوي.
- تكثيف نماء التعليم العالي بتمكين اكبر ممكن من الشباب لبلوغ المستويات العليا.
- إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية
- تدعيم منظومة التعليم العالي وعقلنتها وذلك وفقا للقانون التوجيهي 99-05

لقد شهدت هذه المراحل من التعليم العالي في الجزائر (النظام الكلاسيكي) خلال الفترة (1962-2003)، عدة نقائص سواء من الناحية الهيكلية أو التنظيمية للمؤسسات ومن الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطالب الجامعي، خاصة في مجال الاستقبال والتوجيه وعملية تدرج الطلبة، والتي نوردها في النقاط التالية: (Rapport du Ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, 2004, p14.)

- الدخول إلى الجامعة المعتمد على التوجيه المركزي.
- يقوم النظام الكلاسيكي على نظام التدرج صعب، ومتأزم بسبب توجيه أولي غير ملائم مع قدرات الطالب، مما ينتج عنه نسبة الرسوب كبيرة.
- نظام التقييم الخاص بنظام الكلاسيكي لا يساعد على تطبيق البرامج التعليمية المستحدثة بشكل يسير.
- عروض التكوين التي يحوزها لا تتناسب مع شعب البكالوريا الجديدة.

1. 2. 3. مشاكل سياسة التعليم العالي في الجزائر في ظل النظام الكلاسيكي

1. 2. 3. 1. مجال استقبال وتوجيه وانتقال الطلبة حيث يمكن تسجيل ما يلي:

- الدخول إلى الجامعة المعتمد على التوجيه المركزي، الذي لم يعد يؤدي مهامه بشكل مطلوب، وأظهر نسبة عالية من الرسوب ومكوث الطلبة مدّة طويلة في الجامعة؛
- يقوم النظام الكلاسيكي على نظام التدرج صعب، ومتأزم بسبب توجيه أولي غير ملائم مع قدرات الطالب، مما ينتج عنه نسبة رسوب كبيرة؛ (بداري،ص162).
- نظام التقييم الخاص بالنظام الكلاسيكي لايساعد على تطبيق البرامج التعليمية المستحدثة بشكل جيد ويسير؛ أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطالب بأوقات حضورية مبالغ فيها في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة، على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلاليته المعرفية
- تخصص مبكر، يوجه بمقتضاه الطلبة توجيهاً مبكرا وعادة ما يكون ابتداءا من السنة الأولى جامعي، وهو التوجيه الذي رغم كونه يستند على الرغبات المعبر عنها، إلا أنه يبقى في غالب الأحيان توجيها غير ناضج نحو فروع متخصصة وبطريقة لا رجعة فيها، إلا عبر إعادة توجيه عن طريق الإخفاق أو إعادة اجتياز امتحان البكالوريا؛

- نظام تقييم ثقيل ومثبط، من خلال تعدد الامتحانات (امتحانات متوسطة المدة، الامتحانات الشاملة، والامتحانات الاستدراكية)، وفترة امتحانات عادة ما تكون ممتدة بشكل مبالغ فيه، على حساب الزمن البيداغوجي الذي يعاني أصلا من قصر مدته مقارنة بالمعايير الدولية؛

- التكوين في السنوات الأولى من الجامعة لا يتلاءم ومختلف شعب الباكالوريا. (خامرة،2018، ص 51)

1. 2. 3. 2. **في مجال هيكلة التعليم وتسييره:** يلاحظ أن هيكلة أحادية النمط، ينشأ من تكوينات ضيقة المجال لا توفر المعابر وتعطي آفاقا مستقبلية، كما أن تسيير الوقت البيداغوجي فيه غير ناجع ومحكم، بسبب اجهادات الحجم الساعي الإجباري، وكمية الامتحانات التي تأخذ فترة طويلة من الزمن تعرقل المجهود الفردي للطالب وتنقص من الوقت المتخصص للتكوين. (مونيسي،51)

1. **2. 3. 3. في مجال التأطير والتأهيل المهني:** تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- هناك نقص في التأطير بسبب هجرة ومغادرة عدد كبير من الأساتذة الباحثين إلى نحو آفاق أخرى أكثر جذبا؛

- مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج ازدادت تفاقما في غياب التناغم بين البحث والتكوين في أغلب الأحيان، مما أثر على تطوير هيئة التدريس كما ونوعا مع تخرج عدد قليل من الدراسات من بعد التدرج؛

- نظام المدى القصير فيه، غير جذاب وغير مرغوب فيه بسبب عدم إعطاءه القيمة التي يستحقها وعدم استقطابه للطلبة بشكل كاف هذا التطور من التعليم لا يحقق الأهداف المرجوة منه بسبب نقص الإمكانيات وعدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية بهذه الفئة من المتكونين؛

- تكويناته أحادية التخصص، لا تسمح بحيازة ثقافة عامة وتكوين متنوع ومتكامل المعارف، الذي يسمح بالتأقلم مع الحياة المهنية. (مونيسي، ص52)

1. **2. 3. 4. في مجال البحث العلمي:** حيث تتمثل في:

- ضعف مساهمة الجامعة في المجهود الوطني للبحث العلمي؛
- عدم وجود برامج بحثية واضحة على مستوى الجامعات؛
- عدم توجيه الاهتمام الكافي من طرف هيئة التدريس نحو البحث العلمي وطغيان الجانب الإداري فيها على الجانب البحثي؛
- ضعف الدوافع التي تسمح للباحث لإنجاز بحوث تخدم الاقتصاد الوطني وذلك راجع لغياب مصادر تمويل أخرى.
- قلة مراكز البحوث العلمية المتميزة وغياب رؤية إستراتجية لها؛
- ارتفاع العبء البيداغوجي للأستاذ والمهام الأكاديمية الكثيرة؛
- حجرة الكفاءات نحو البلدان المتقدمة

1. **2. 3. 5. في مجال التتمويل:** يعتبر من ابرز المشاكل التي تعاني منها الجامعة الجزائرية والتي أدت بدورها لظهور عدّة مشاكل أخرى ، إذ يرتكز تمويل الجامعات الجزائرية على الدولة، وما فاقم مشكل التمويل في الجامعة الجزائرية هو:

- سوء التسيير: سوء التسيير واللاعقلانية في استغلال الموارد المادية أدى لعدم تحقيق الأهداف المرجوة، مع العلم أن الميزانية المخصصة للتعليم ضعيفة بالمقارنة للميزانية المخصصة للمجالات الأخرى؛

- الضعف المتزايد لموارد التمويل العمومية بسبب انشغال الدولة بالمجالات الأخرى كالصحة والاقتصاد والطاقة ...، وهذا ما أثر سلبا على سير العملية التكوينية بالجامعة حيث بلغت نسبة الدخل الوطني المخصص للبحث العلمي ب0.28% سنة 1966 لتنخفض 1.14% سنة 2014؛ (بن عيسى،2005، ص4)

- عدم انفتاح الجامعة الجزائرية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، سواء على المستوى الوطني او العالمي بغية وجود مصادر جديدة للتمويل يدل من الاعتماد الكلي على الدول؛

- المجانية التامة للتعليم وغياب سياسة تدفع الطلبة للمساهمة في دفع التكاليف الدراسية (مساهمة جزئية أو كلية)؛

- الانفجار الهائل لعدد الطلبة صعب عملية تمويل الجامعة (النقل، الإطعام، الإقامة، المرافق البيداغوجية.....هيئة التدريس)

1. **2. 3. 6. مشكل تدهور نوعية التكوين**: من الأسباب التي أثرت على نوعية التعليم والتكوين في الجامعة الجزائرية ما يلي:

- انعدام التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي والمستوى العلمي الغير كافي خاصة أساتذة الأعمال الموجهة والتطبيقية؛

- ضعف البرامج التكوينية وقدمها، حيث أصبحت مناهجها الدراسية وأنظمتها التعليمية ذات طابع تقليدي، ليس له علاقة بالمجتمع وواقعه ومتطلباته وبالتالي أصبحت الجامعة الجزائرية تمنح الشهادات وليس مهن وحرف تعمل على تطويلا المجتمع؛

- ارتفاع نسبة الخرجين سنويا أدى إلى رفع نسبة البطالة " إذ بلغت نسبة البطالة ب20% من مجموع القوى العاملة بالجزائر؛ (ذيب،87،2014).

1. **2. 3. 7. مشكل التحجيم:** يمكننا أن نحدد مجمل الأسباب التي ساهمت في تفاقم المشكلة فيما يلي:

- تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم والمساواة وتكافؤ الفرص في التعليم العالي كما تنص عليه القوانين التشريعية، له أثر على ظاهرة تحجيم الطلبة حيث قدرت نسبة ازدياد كل سنة بمعدل 30.000 طالب؛

- توسيع التعليم الثانوي وانتشاره على نطاق واسع وبالتالي إعطاء فرصة لكل طالب من الطلبة للالتحاق بالجامعة والحصول على مقعد بيداغوجي؛

- رغبة أفراد المجتمع بالانضمام إلى مؤسسات التعليم العالي، حيث أصبحت الدولة تشجع أفرادها للالتحاق بالجامعة [1]

2. واقع التعليم العالي في الجزائر بعد تطبيق نظام LMD

إن المشاكل والعوائق التي واجهها النظام الكلاسيكي للتعليم العالي ونظرا للثورة التعليمية الجديدة فرضت على الدول ومنها الجزائر ضرورة إعادة النظر في نظمها التعليمية لتكييفها مع المستجدات الجديدة، لذلك عملت الجزائر على تطبق نظام جديد وهيكلة جديدة لهذا التعليم سنة 2004 وهو نظام LMD ، حيث يندرج هذا النظام الجديد في إطار تحسين منظومة التعليم العالي والتأقلم مع المتغيرات العالمية لذلك قامت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية CNRSE بالتغيير الموضوعي لمختلف الصعوبات التي تمس النظام التعليمي الجزائري، والحلول التي يمكن إدخالها حتى تتمكن الجامعة من القيام بوظائفها، وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتبعا للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء من 20 أفريل 2002 تم تحديد استراتجية على المدى القصير، المتوسط، والطويل لتطوير القطاع في مرحلة 2004-2013 تخص استراتجية وضع برنامج تطوير عام وعميق للتعليم العالي، حيث في المرحلة الأولى تم وضع هيكلة جديدة للتعليم مرفقة بتحديد البرامج البيداغوجية وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي .هذه الهيكلة تم دراستها من طرف الخبراء ليتم بعدها تقديم اقتراحات لفتح التكوين في مجال LMD وذلك في ديسمبر 2003، حيث انطلقت دراسة الملفات يوم 07 جانفي 2004، لتصادق عليها إدارة التكوين العالي بعد رأي اللجنة الوطنية للتأهيل يوم 29 فيفري 2004 حيث انطلقت 10 جامعات بتطبيق هذا النظام مع دخول الموسم الجامعي 2004-2005 وهي (عنابة، أم البواقي، برج بوعريريج، قسنطينة، البليدة، بجاية، مستغانم، بومرداس، الجوائر، وهران) (حامدي،2015، ص 88)، ويتكون هذا النظام من ثلاث أطوار أساسية هي كالتالي:

1.2. طور الليسانس: يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على عدد من التخصصات، حيث يتكون هذا الطور من ست (06) سداسيات تضمن مرحلتين أولهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات وتتمثل ثانيهما في تكوين متخصص،ويندرج ذلك ضمن غايتين، الغاية الأولى ذات طابع مهني تمكن الطالب من

[1] نفس المرجع، ص 89.

الاندماج المباشر في عالم الشغل، أما الغاية الثانية فهي أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

2.2. طور الماستر: يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على أربع (04) سداسيات،وهو طور مفتوح لكل الطلبة الجامعيين الحاصلين على شهادة أكاديمية (شهادة الليسانس) في ذلك التخصص، ومن مهام هذا التكوين هو التمكين من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة.

3.2. طور الدكتوراه: وهو الطور أو المرحلة الأخيرة من الدراسة حيث يشمل هذا الطور ست (06) سداسيات ومن مهامه:تحسين مستوى عن طريق البحث، ومن أجل البحث، تعميقا لمعارف في تخصص محدد. (مونيسي، 2012، ص51)

3. مساعي تطبيق نظام LMD في الجزائر: في ظل الاختلالات المتعددة التي ذكرت أنفا والتي سجلت في منظومة التعليم العالي، فإن الإصلاح يرمي علاوة على تأكيد طابع المرفق العمومي للتعليم العالي، وتكريس ديمقراطية الالتحاق بالجامعة، إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية :

- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات ما بين الجامعة وعالم الشغل.
- تطوير آليات التكيف المستمر مع تطور المهن .
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها
- التفتح أكثر على التطورات العالمية وبخاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا؛
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما
- إرساء أسس الحكامة االراشدة المبنية على المشاركة والتشاور
- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد وذلك بالعمل على ضمان كفاءة المتخرجين من الجامعة.
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.(بن محمد، 2009، ص5)

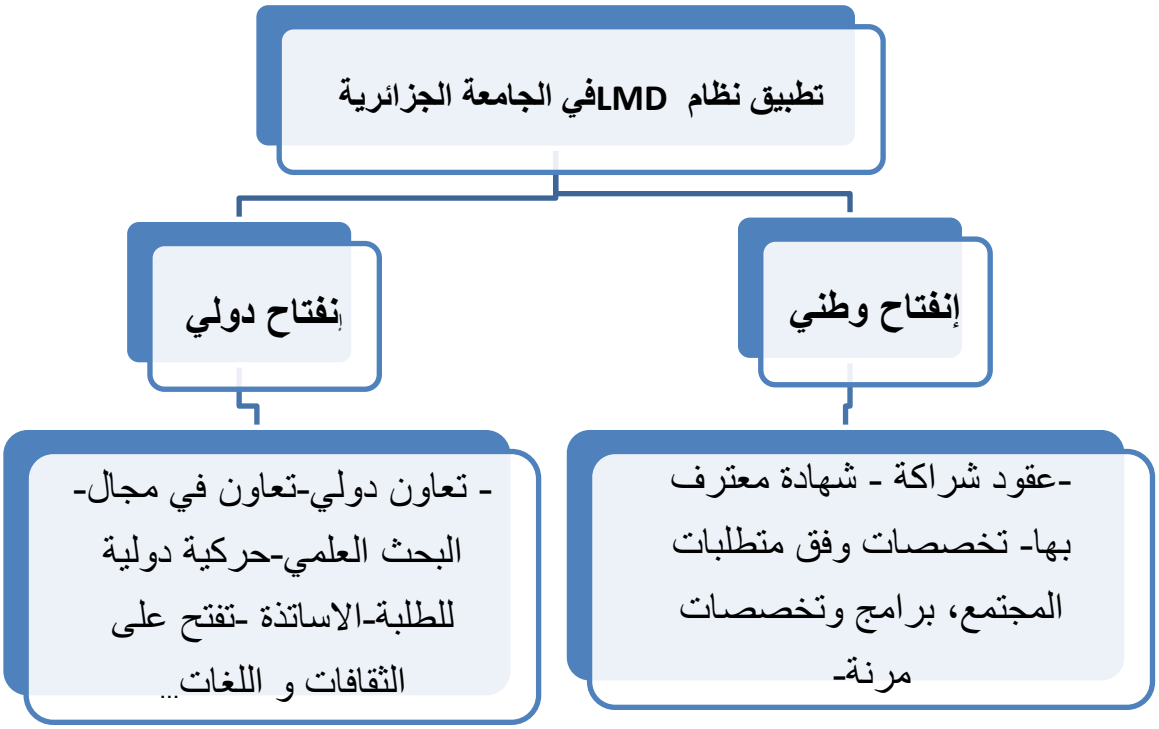

4. تقييم نظام LMD المطبق في الجامعة الجزائرية منذ 2004

1.4. **إيجابيات نظام LMD** : وفق المادة 7 من القانون رقم 08-06 المؤرخ في 23 فبراير 2008، يتسنى للطالب من خلال هذا النظام من:

- اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في اختصاصات مختلفة؛
- توجه حسب قدراته واحترام رغباته؛
- تحضيره إما للتكوين في الطور الثاني إما للالتحاق بعالم الشغل؛
- الانتقال من تخصص لآخر في الجامعة؛
- إتاحة المجال للدراسة في التخصص الذي يبدع فيه بطبيعة الخال وفق الشروط والضوابط التي تضعها الجامعات لهذا الغرض؛
- توحيد الشهادات وتسهيل انتقال الطلبة بين المسارات والتخصصات وبالاعتراف بالشهادات عالميا؛
- التكوين في مدة زمنية ملائمة بالنسبة للطالب وأقل تكلفة بالنسبة للمؤسسة الجامعية .إذ يسمح للطالب بالحصول على الشهادة في سن مبكرة وهذا ما يفتح له المجال للبحث عن العمل، وبالنسبة للذكور يتمكنون من أداء الخدمة الوطنية التي تشكل لهم عائقا في التوظيف، بينما التكاليف تخصص أعباءها على المؤسسة الجامعية لأن المدة الدراسية فيها أقل من النظام السابق؛
- تمكن نظام LMD في هيكلته الجديدة (ليسانس- ماستر- دكتوراه) من إقامة شراكة فنية وتنظيمية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة وهذا ما يسمح بتبادل الخبرات والمعلومات من أجل تحقيق الجودة والنوعية لتخريج الكوادر البشرية المتخصصة في مختلف الميادين، لتلبية احتياجات المجتمع؛
- ساعد هذا النظام على زيادة الكفاءة التعليمية، ورفع مستوى الأداء لدى جميع الإداريين والأساتذة في الجامعة الجزائرية؛
- ربط الأطر النظرية التي تقدم وفق المناهج التعليمية بالممارسة التطبيقية الفعلية، وهذه النقطة الإيجابية في نظام ل.م.د أنه يرتبط الجانب النظري بالجانب التطبيقي حتى يكون العمل أكثر مصداقية وأقرب على الواقع

الاجتماعي ويعالج مشاكله ويضع حلول لها إن أمكن .إضافة إلى تعزيز قيم العمل الجماعي أو ما يسمى بفرق العمل. (صالحي، 2008، ص174).

2.4. سلبيات نظام LMD: تتمثل سلبياته فيما يلي:

– عدم ثبات القوانين المتعلقة بنظام ل.م.د على اعتبار أن كل سنة جامعية هناك تسيير جديد وقوانين جديدة، وهذا وإن دل على شيء إنما يدل على عدم الاستيعاب والفهم الجيد والواضح لهذا النظام، وبالطبع هذا يؤثر على مصلحة الطالب بالدرجة الاولى كما ينعكس على المناهج التعليمية من خلال كثرة المقاييس المدروسة في مقابل الوقت وعدم الاستيعاب الجيد والتحصيل العلمي والنوعي من طرف الطالب. (خينش، 2008،ص 130)

– كثرة المبالغ المالية، إذ يتطلب هذا النظام مبالغ مالية كبيرة من أجل استغلالها للخرجات العلمية للطلبة، والتربصات العلمية بالنسبة للأساتذة من أجل مواكبة التطورات التي تحدث في هذا النظام ومسايرة التطورات العلمية الجديدة على مستوى الجامعات.

– تسيير بيداغوجي لا يتسم بالعقلانية والرشادة وهذا ما نلاحظه في الجامعة الجزائرية من خلال المبالغة في المنشآت والمباني، والمدرجات، وأيضا قاعات الانترنت ... الخ .

– افتقار أغلب الجامعات الج ا زئرية إلى مخابر البحث، والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.

– عدم تمكن طلبة الجامعات الجزائرية من الاستعمال الجيد لخدمات الاعلام الآلي، في حين أن نظام LMD يفترض أن لكل طالب جامعي جهاز إعلام آلي، حتى يستطيع متابعة البرامج التعليمية بشكل متواصل، وهذا ينعدم في الجامعة الجزائرية، ما أدى الى عجز الطالب على مواكبة المناهج التعليمية وبقي حبيس الطريقة التقليدية التي لا تواكب النظام الجديد.

– انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي، ونقص الخرجات والتربصات العلمية، حتى وإن وجدت فهي لا تفي بالغرض المطلوب، كما أن هناك نقص في الأساتذة المختصين في نظام LMD خاصة في بدايات تطبيقه، وهذا يؤثر على التكوين النوعي للطلبة إضافة الى عدم مطابقة المخرجات الجامعية مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية.

– عجز خريجي الجامعات الجزائرية عن الحصول على عمل في مجال دراستهم وهذا يدل على أن التخصصات الموجودة في نظام ل.م.دلا تواكب الواقع العملي والاجتماعي الجزائري. (زرمان، 2015، 33)

5. التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر يواجه التعليم العالي مجموعة من التحديات بصفة عامة نذكر منها:

– الطلب المتزايد للتعليم العالي؛

– نمطية التكوين المبني على التلقين بحيث لا يفتح المجال للإبداع و إن وجد فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية ؛

– التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي،.

– البحوث الجامعية المنجزة هي بحوث لغرض نيل الشهادات وليست بحوث تنجز لهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى نقص في فعالية البحث العلمي ؛

– هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الجزائر والمساهمة في التأطير والتكوين؛

– ازدياد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات (بن زعموش، 2014، ص606).

أن التعليم العالي في الجزائر يواجه تحديات كبيرة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي تتمثل أهمها فيما يلي:

1.5. التحديات على المستوى الداخلي: تتمثل فيما يلي:

– الاعتماد الكبير على التمويل من قبل الحكومة: تعتمد كل مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بصفة مطلقة على الدعم الحكومي الذي يصل إلى أكثر من98%، وذلك لكونها مؤسسات ذات خدمة عمومية من جهة وأنها غير منتجة من جهة أخرى؛

– اعتماد نظم تعليمية ناجحة في بلدان المتطورة أي غير نابعة من الثقافة والمبادئ الجزائرية، الشيء الذي يجعل هذه النظم التعليمية المعتمدة تأخذ وقت طويل للتجربة وجو من الارتياب والتخوف من عدم نجاحها؛

– ارتفاع الطلب على التعليم العالي ونقصد تزايد عدد الطلبة المسجلين في الجامعات؛

– ضعف الطاقة الاستيعابية في بعض التخصصات خاصة من الأساتذة؛

– غياب القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر؛

– ضعف حجم الطلبة المسجلين في طور الدراسات العليا إذا ما قارناها بطور التدرج حيث تمثل هذه النسبة 4.34%وهي نسبة تخلق مشكل تأطير ومشكل ضعف حجم هيئة التدريس لاحقا.

– ضعف القدرة المؤسسية: إن الموارد المتاحة للتعليم محدودة هذا يقلل من تنافسيتها للجامعات الأجنبية المتطورة ويحد من قدرتها فيوضع نظاما تعليميا وإنتاج معارف علمية بمقاييس عالمية. (فرد، 2018، 180).

2.5.التحديات على المستوى الخارجي: تتمثل فيما يلي:

– تنوع أنماط التعليم العالي بظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة، والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها اقل من الجامعات التقليدية. (حلى، 2012، ص748).

– الانفجار المعرفي: شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين انفجار معرفي، والذي نتج تزايدا في حجم المعرفة العلمية في جميع المجالات الفكرية، التقنية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، فما نصيب الجامعة الجزائرية من هذه المعارف.

– تطور الإدارة الالكترونية وتقنيات الاتصالات والمعلومات: لقد أدى تطبيق الإدارة الالكترونية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم العالي إلى ثورة علمية، وعليه أصبح قطاع التعليم العالي اليوم في الجزائر مجبر على مسايرة هذه الثورة والمكاسب، لاسيما أنها تزيد من قدرة الطلبة على اكتساب المعرفة العلمية، والاستفادة من تجارب الأمم في جميع المجالات، والتحدي الحقيقي هنا هو كيف نعمل على امتلاك تقنية المعلومات في مؤسسات التعليم العالي.

– العولمة: تعتبر تحد آخر يواجه التعليم العالي في الجزائر ومن بين تحدياتها كيفية التحكم، التعامل والتسيير الجيد من قبل الجامعات والمعاهد العلمية الجزائرية للتدفق الهائل للمعلومات، والأفكار، والبرامج، أضف إلى ذلك التحدي المترتب التنافسية والترتيب.

– الموقف المتشائم من النظام التعليمي الجديد للجامعة الجزائرية: يبقى جل الأساتذة والطلبة الجامعيين في الجزائر ينظرون إلى النظام الجديد للتعليم العالي (ال.م.د) نظرة فشل، ويرون وجوب العودة فورا إلى النظام الكلاسيكي، رغم التوافق والسير الحسن والعادي لهذا النظام في الجامعات الجزائرية.

– تحديات الواقع الاقتصادي وسوق العمل: إن ما يميز التعليم العالي في الجزائر هو انفصاله التام عن واقع الشغل، إن هذا الانفصال يخلق تحدي آخر وهو ضعف الجامعة الجزائرية للمساهمة في التنمية الاقتصادية. (تواتي، 2013، ص45).

6. آفاق التغيير في قطاع التعليم العالي في الجزائر.

إن الجزائر كغيرها من الدول مطالبة بمواجهة التحديات والضغوطات التي تضعف وتهدد قطاع من قطاعاتها الهام خاصة قطاع التعليم العالي وذلك من خلال مراجعة أهدافها وبرامجها وفلسفتها بما يتوافق والتحولات الدولية ولتحقيق ذلك وجب عليها مايلي:

– مواجهة تحديات العولمة بإيجاد برامج تدريبية تأهيلية للهيئة التدريسية والإدارية وتنمية مهاراتهم باستخدام تقنيات الإعلام الآلي ووضعيه كمادة إجبارية على جميع الطلبة، لأن العالم أصبح يتعايش مع عالم جديد تحطمت فيه الأسوار والحواجز بين الدول، وأن على التعليم العالي في الجزائر أن يتفاعل مع العولمة على أسس علمية ومضاربة للحفاظ على التراث الوطني من ناحية وعلى تحصين الطلبة من المؤثرات الخارجية من خلال البرامج والندوات التي يقدمها التعليم العالي لمواكبة التطورات التقنية، بحيث يصبح المجتمع الجزائري متفاعل ومشارك مع العالم بدلا من أن يكون متلقى للمعلومات.

– إعادة النظر في الهياكل الإدارية والتنظيمية واللوائح والتعليمات التي تحكم الممارسات والإجراءات في الجامعة بحيث تعكس فلسفة وأهداف التعليم الجامعي الحديث لما يتميز به من مميزات المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والإجراءات الإدارية. (باركة، 2015، ص18)

– تفعيل الاتفاقيات مع الجامعات الأجنبية لأن هذا يساهم في اكتساب الخبرات الأجنبية وتفعيلها داخل الجامعة الجزائرية.

– العمل على تنمية القدرات والمؤهلات، والمؤسسات البحثية بقوة في عالم البحث العلمي التطبيقي، وتخصيص ميزانية للبحث العلمي ليساهم في معالجة مشاكل المجتمع في كل المجالات.

– ربط البحث العلمي بالجانب التطبيقي العملي، حتى لا تكون هذه البحوث مجرد بحوث نظرية بعيدة عن الواقع المعاش.

– العمل على تطوير البيئة التعليمية وتجهيزها بكل الوسائل التكنولوجية وهذا ما يفتح المجال للإبداع.

– العمل بنظام الانتقاء فيما يخص الطلبة المتفوقين وإعطائهم الفرصة لتحسين مستواهم العلمي عن طريق البعثات العلمية، إذ يكون هذا عامل محفز ودافع للطلبة الآخرين للعمل بجد وإدارة في جو تنافسي يشجع على تبادل الأفكار والمعلومات بصفة تشاركية.

– المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، أي أن تقوم مؤسسات التعليم العالي وعلى وجه الخصوص الجامعات بإجراء دراسة دورية تعمل على توقع احتياجات السوق من الإطارات الجامعية. السعي إلى مشاركة القطاع الخاص وتفعيل دوره، في وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي لكي يكون هناك توافق بين المخرجات الجامعية وحاجات سوق العمل.

– العمل على تطبيق نظام" التعليم التعاوني"، حيث يقوم الطالب بالدراسة النظرية في الجامعة والعملية والعمل على تعزيز المقاولاتية التطبيقية في مؤسسات الانتاج، لكن هذا النوع من النظام التعليمي الجامعي.

– إشراك كل من الهيئة التدريسية والطلبة من خلال بحوثهم في تقديم وصفات لحل المشاكل الاجتماعية على اختلافها.

– تدعيم مشاريع المكتبات الالكترونية في ضل التطور التكنولوجي لتسهيل العمل ومرونته وكسب الوقت.

– تكثيف نشر المجلات العلمية في الجامعة، وتحفيز الأساتذة على العمل فيها لأن هذا يساهم في تحسين المستوى الجامعي من ناحية، ومن ناحية أخرى إفادة الطلبة،

– التوسع في انشاء المراكز البحثية، وقيام لجنة على مستوى الجامعة، بدراسة شاملة لكل الموضوعات المطروحة لإقرارها ورصد الأموال اللازمة لتنفيذها ومتابعتها وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك.

– تشجيع الأبحاث المشتركة مع بعض قطاعات الدولة والمؤسسات البحثية والمراكز العلمية.

خاتمة

في ظل التحولات التي يشهدها العالم والحركية المعولمة قام المسؤولون على قطاع التعليم العالي في الجزائر بعدة إصلاحات أهمها تبني نظام LMD والذي يرمي إلى توفير اندماج أفضل لمؤسسات التعليم العالي في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، وضمان التكوين النوعي للكم الهائل من عدد الطلبة المقبلين على الدراسات العليا، وكذا الحاق مؤسسات التعليم العالي بركب الجامعات في الدول المتقدمة ومواكبتها للتطورات الحالية والمستقبلية في العالم، رغم ذلك توصل هذا البحث نظام التعليم العالي في الجزائر لا يزال يعاني من مشكلات عديدة والتي تؤثر حتما على نوعية مخرجاته، مما يستدعي منها إعادة النظر في مدى تحقيق النظام المطبق منذ 2004 والمتمثل في LMD أهدافه في الواقع وإعادة صياغته بطريقة يتجاوب مع تطور القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، ويلبي احتياجات المتزايدة كما ونوعا.

قائمة المراجع

أولا- توثيق الكتب.

الموسوعة العربية العالمية،6333، الجزء7.
بداري، كمال، وحرز الله، عبد الكريم، جودة التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
بوفلجة غيات ، التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران.
محمد علي، عمر.(1988). رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي، سوريا: دار طلاس.
ليستير، سميث، وتر عبد الفتاح.(1963). التعليم بحث تمهيدي، مصر، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.
Rapport du Ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, 2004

ثانيا- توثيق الدوريات والملتقيات

باركة، محمد الزين، ومسعودي،عبد الكريم، (2015). تحديات التعليم العالي بالجزائر وآفاق التغيير.المجلة الجزائرية للمالية العامة ،العدد الخامس،
بن عيسى، السعيد، و بلقيدوم ،بلقاسم ،" بعض التحديات التي تواجه تطبيق نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية، المركز الجامعي-أم البواقي، الجزائر 27و28 نوفمبر 2005.
بوضياف بن زعموش، نادية، ومخلوفي، فاحمة، التعليم العالي والبحث العلمي في ظل الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال، الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي،الجزائر. جامعة ورقلة، 5و6 مارس 2014.
تواتي، عبد القادر. تحديات وعقبات تواجه التعليم العالي في الجزائر، اصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والافاق. الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 22 افريل 2013.
حلي،علي حمود. التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي- التحديات الراهنة ونموذج التطبيق، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي.البحرين. الجامعة الخليجية، 4 و5 أفريل 2012.
الحي،صالح. التجربة الجزائرية لإصلاح مناهج العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في إطار نظام LMD، مؤتمر الجامعات العربية حول التحديات والأفاق المستقبلية. المملكة المغربية. ديسمبر 2008.
سحنون، جمال الدين، وبلغانمي، نبيلة، (2014). التعليم العالي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 15 .
فرد، حياة، (2018)، العليم العالي في الجزائر-دراسة في الواقع والتحديات. مجلة الحكمة، العدد3، 290.
مونيسي، خضرة. نظام ل.م.د وإمكانياتها المعرفية، آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية الجزائر،أيام 23-24-25-26 افريل 2012.

ثالثا- توثيق الرسائل الجامعية.

بوعمامة خامرة، 2018. "جودة مخرجات العليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر"، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
ذيب، فهيمة.2014. " آفاق وحدود حركية الطلبة في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام LMD"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس- سطيف2، الجزائر.
زرمان، عبد الكريم ،" (2004) نظام التعليم العالي في الجزائر و علاقته بأداء الاستاذ الجامعي". كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
حامدي، صورية. 2015 "واقع وتحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر2004-2014"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
خينش،دليلة. (2008)."اصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر في ظل التحولات التنموية الجديدة"، كلية الأداب ، جامعة باجي مختار، الجزائر

رابعا- توثيق الجرائد

بن محمد، نعيم. (2009) التعليم العالي في الجزائر التحديات، الرهانات وأساليب التطوير، Tribune Libre الجزائر.